(**القبس**، ١٩ ـ ١٩٨٧/١٢/٢٠؛ نقلاً عن **الاندبندانت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ولعب العامل الديمغرافي دوراً هاماً في تأزيم الأوضاع في قطاع غزة، الذي يعتبر من أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان؛ اذ يقدر عدد السكان فيه بحوالى ٦٥٠ الف نسمة، أكثر من نصفهم من اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات مكتظة، في مساحة لا تزيد، طولاً، على ٢٩ ميلاً، وعرضاً على ستة أميال. وتقل أعمار ٦٠ بالمئة من سكان القطاع عن ٢٠ سنة، مما يعني أنهم قضوا معظم حياتهم تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي («العامل الديمغرافي يفرض على اسرائيل حلاً سريعاً لمشكلة الاراضي المحتلة»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/١٧؛ نقلاً عن **الفايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

«ويعتبر شبان غزة أكثر احباطاً ويأساً، وأكثر اندفاعاً بالحقد، [كما هم] أكثر جرأة. ويواجه الاسرائيليون، في غزة، مشكلة أمنية أكبر بكثير مما يواجهون في الضفة الغربية، التي يمكن، بسهولة، عزل أي مخيم فيها، بما في ذلك مخيم بلاطة، الاكثر ثورية. أما في غزة، فيمكن أن تنطلق [اية] تظاهرة بصورة تلقائية، في أي مكان، وفي أي زمان، حيث يستحيل [على سلطات الاحتلال] القيام بدوريات مكثفة في كل مكان... من جهة أخرى، وعلى العكس من فلسطينيي الضفة الغربية، الذين يتمتعون بالجنسية الاردنية، ويحملون جوازت سفر أردنية[لا يتمتع سكان قطاع غزة بأية جنسية] ويمكنهم، فقط، الحصول على وثائق سفر خاصة، تمنحها الحكومة المصرية للاجئين؛ ومع ذلك يعتبر السفر إلى مصر [ذاتها، بهذه الوثائق] مشكلة»، (جون كفنر «شباب غزة خرجوا إلى الشوارع يعبّرون عن سخطهم ضد الاحتلال»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/٢٤؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

القدس وشارون

اتخذت الاحداث داخل مدينة القدس طابعاً خاصاً، وأهمية استثنائية، يعود بعضها إلى الظروف الخاصة بالمدينة، والاعتبارات الدينية التي تمثّلها، ولكونها «عاصمة اسرائيل الابدية»، وكذلك إلى مساعي سلطات الاحتلال، المستمرة، لاظهار صيغ التعايش العربي ـ اليهودي المشترك داخلها.

ويعود بعضها الآخر، إلى انتقال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، للاقامة في المدينة. كل ذلك، على الرغم من أن الاحداث التي شهدتها لم تكن الاعنف بين أحداث الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً، لكنها، «المرة الاولى التي بدت فيها مدينة القدس، مدينة للتمرد، الذي انتشر في الضفة وغزة، منذ أصبحت [القدس] تحت الحكم الاسرائيلي» (جويل غرينبرغ، «يوم من الفوضى في القدس»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٧/١٢/٢٠). وهو التمرد الذي أكد أن التعايش والهدوء داخل المدينة، مسألتان لا تنفصلان عن مجمل التطورات والاحداث الحاصلة في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**)، وهو ما يثير مخاوف عميقة تجاه مستقبل المدينة الموحدة (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٧/١٢/٢١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٠) التي لم تكن «منقسمة مثلما كانت خلال الاحداث الاخيرة» (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**). فقد أغلقت المحال التجارية، واقفرت الشوارع، واكتست بالزجاج والحجارة والصخور والبراميل واطارات السيارات المحروقة ودخان قنابل الغاز المسيل للدموع الذي انتشر في كل مكان (**المصدر نفسه**). وكانت الاحداث بدأت، في القدس، عندما تحركت قوات اسرائيلية لتفريق تظاهرة قامت في شارع صلاح الدين، وهو الشارع التجاري الرئيس في الجزء العربي من المدينة . فقد سار مئات من الشبان وهم يرفعون العلم الفلسطيني، وأوقفوا حركة المرور، وأقاموا الحواجز احتجاجاً على المعاملة الاسرائيلية الوحشية للمتظاهرين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقام المتظاهرون هؤلاء برشق جنود الشرطة الاسرائيليين بالحجارة، وحطّموا نوافذ ثلاثة مصارف داخل المدينة. وفي أسوأ حادث، قام حوالى ٤٠ شاباً بتحطيم زجاج واجهة «بنك باركليس»، وكسروا يافطته، واقتحموه، وحطّموا الحواجز الداخلية والمعدات الموجودة فيه. وفي وقت آخر، ألقيت قنبلة حارقة على مطعم يهودي يقع في منطقة جبل الزيتون «قبل أن يجرى نهبه من قبل حشد من الشباب يقدر بحوالى ٥٠٠» (روي ازاكوفيتش، «الاسرائيليون منقسمون حول الموقف من الاحداث في المناطق المحتلة»، **القبس**، ١٩٨٧/١٢/٢٢؛ نقلاً عن **الصنداي تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

وسط هذه الاحداث، أقدم وزير التجارة